ResearchGate

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/340985494

البطالة (Unemployment) والتضخم (Inflation)،

Preprint · April 2020

CITATIONS
0

1 author:

Ahmad Battal
University of Anbar
80 PUBLICATIONS **38** CITATIONS

SEE PROFILE

Some of the authors of this publication are also working on these related projects:

financial rules View project

آثر التضخم على عوائد اسهم قطاعات سوق العراق للاوراق المالية: دراسة تطبيقية للمدة 2005 - 2015 The Impact of Inflation on Stock Returns in Iraq Stock Market: An application study for period (2005-2015) View project

All content following this page was uploaded by Ahmad Battal on 29 April 2020.

The user has requested enhancement of the downloaded file.

البطالة (Unemployment) والتضخم (Inflation)،

المحتويات

اولا–البطالة:

ثانيا– أنواع البطالة:

ثالثا– أنواع البطالة:

رابعا: التضخم:

خامسا: تصنيف التضخم:

سادسا: أنواع التضخم:

سابعا: اثار التضخم:

ثامنا: العلاقة بين التضخم و البطالة

تاسعا :كيفية علاج تضخم الطلب :

البطالة

تعتبر قضيتي البطالة والتضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم. فمشكلتي التضخم والبطالة تعتبر من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية وتحاول الحكومة دائماً إتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تجنب هاتين المشكلتين وتقليل الأضرار الناجمة عنهما. وفي كثير من الأحيان تواجه حكومات الدول التي تعاني من التضخم أو البطالة العديد من المظاهرات والإحتجاجات المنددة بعدم معالجة الحكومة للبطالة أو التضخم. يتناول هذا الفصل مشكلتي البطالة والتضخم ومن ثم يتناول الطرق التي من خلالها نستطيع معالجة هاتين المشكلتين.

اولا–البطالة:

يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن. وللحصول على معدل البطالة (Unemployment Rate) يتم استخدام المعادلة التالية:

معدل البطالة = (عدد العاطلين / إجمالي القوة العاملة) × 100

ثانيا- أنواع البطالة:

توجد هناك العديد من أنواع البطالة التي تواجه الاقتصاد ومن هذه الأنواع:

1- البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):

وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الإنتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا.

2- البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى. فتحول الاقتصاد الكويتي مثلاً إلى اقتصاد نفطي أدى إلى فقدان الكثير من البحارة الكويتيون لوظائفهم البسيطة وبصورة شبه دائمة. إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.

3- البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالإنخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

4- البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.

5- البطالة المقنعة (Disguised Unemployment):

لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

6- البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والإنخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الإجتماعية لهذه الوظائف.

7- البطالة المستوردة (Imported Unemployment):

وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

ثالثا: اثار البطالة:

تنجم عن البطالة اثار عديدة منها الاثار الاقتصادية والاجتماعية بل وحتى السياسية. فمن الاثار الاقتصادية منها :

- الهدر الكبير في الموارد البشرية الإنتاجية غير المستغلة
- انخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الانفاق الاستهلاكي وانخفاض حجم الادخار
- ن كساد وفائض في الناتج الكلي للاقتصاد ،
- للبطالة اثاراً اجتماعية منها انخفاض التقدير الشخصي للعاطل عن العمل وارتفاع معدلات الجريمة.
- أما من الجانب السياسي نجد المظاهرات التي يقوم بها العاطلون عن العمل وما يترتب على ذلك من محاولات حكومية لمعالجة الوضع.

التضخم

رابعا: التضخم:

يمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد.

ويمكن احتساب معدل التضخم (Inflation Rate) كما يلي:

معدل التضخم=((المستوى العام للأسعار للسنة الحالية – المستوى العام للأسعار للسنة الماضية)/ المستوى العام للأسعار للسنة الماضية) × 100

وتجدر الإشارة إلى أن التضخم يجب أن يرتبط بارتفاع مستمر في أسعار جميع (أو معظم) السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وأن يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة وليس ارتفاعاً مؤقتاً وكذلك يجب أن يكون هذا الارتفاع مؤثراً في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد.

خامسا: تصنيف التضخم:

يمكن التفرقة بين نوعين من وذلك حسب حجم ومستوى التضخم. أما النوع الأول فيسمى التضخم المعتدل (Moderate Inflation) أو التضخم الزاحف (Creeping Inflation) وهو عبارة عن ارتفاع معتدل وبسيط في المستوى العام للأسعار بحيث لا يتعدى (10%) سنوياً. أما النوع الاخر فهو التضخم الجامح (Hyper Inflation) وهو عبارة عن ارتفاع مستمر وبمعدل مرتفع في المستوى العام للأسعار يتجاوز (10%) وفي فترات زمنية متقاربة.

سادسا: أنواع التضخم:

توجد هناك أنواع مختلفة من التضخم ولأسباب متنوعة ومنها:

1- تضخم الطلب (Demand-Pull Inflation):

ينتج هذا النوع من التضخم بسبب اختلال التوازن في السوق في حالة عجز العرض الكلي عن استيفاء الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع المستوى العام للأسعار الناتج ارتفاع الطلب الكلي لن يؤدي إلى انخفاض الطلب بل إلى زيادة حجم الطلب وهكذا.

2- تضخم التكاليف (Cost-Push Inflation):

وهو التضخم الناجم عن ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية حيث تؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع مستمر في اسعار السلع والخدمات المنتجة.

3- التضخم المستورد (Imported Inflation):

عندما يكون اقتصاد الدولة معتمداً وبشكل كبير على السلع والخدمات المستوردة فإنه يكون عرضة للتضخم المستورد عندما تكون الدولة (أو الدول) المصدرة تعاني أصلاً من التضخم، فإن هذا التضخم ينتقل إلى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة.

4- التضخم المشترك (Mixed Inflation):

ينتج هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع القوة الشرائية (وكذلك حجم السيولة) لدى الأفراد مع بقاء حجم الناتج الكلي من السلع والخدمات ثابتاً مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي مع بقاء العرض الكلي ثابتاً.

سابعا: اثار التضخم:

- يقوم التضخم بإنتاج العديد من الاثار السلبية على الاقتصاد المحلي فمن هذه الاثار نجد:
- انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد وكذلك انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات والودائع (خاصة إذا كان معدل التضخم أعلى من نسبة الفائدة).
- ومن جانب اخر، فإن التضخم يعمل على زيادة اسعار السلع المنتجة محلياً مما يعمل عللى انخفاض الصادرات الوطنية .
- وكذلك الاثار السلبية على حجم الاستثمار في الاقتصاد الوطني وتثبيط عملية التنمية الاقتصادية.

ثامنا: العلاقة بين التضخم و البطالة

كقاعدة عامة هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم و معدل البطالة، وهذه العلاقة أوضحها الاقتصادي البريطاني(فيليبس) Philips. فيماُ ُُيعرف باسم منحنى فيليبس كما يتضح من الرسم البياني حيث وجد فيليبس أن الأجور ترتفع بشكل ملموس عند انخفاض معدل البطالة ، و أنها تنخفض بشدة عندما ترتفع معدلات البطالة.

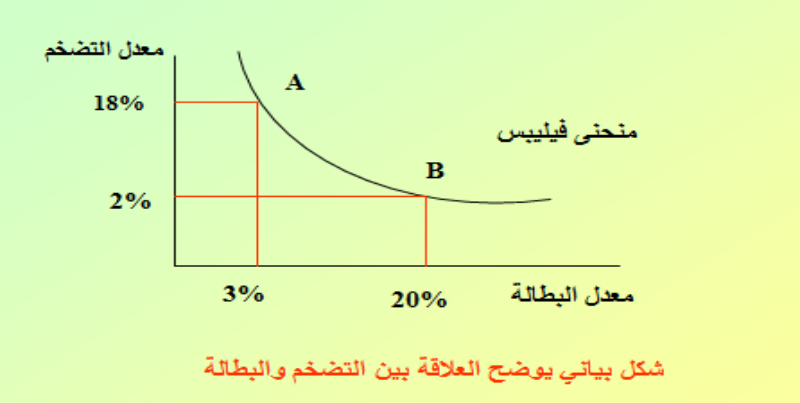

شكل بياني يوضح العلاقة بين التضخم والبطالة

و التحليل الاقتصادي لذلك هو أن زيادة مستوى الطلب الكلي في اقتصاد ما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار ، و هذا يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة و إغرائهم بأجور مرتفعة ، و نتيجة لذلك ترتفع تكاليف الإنتاج مما يسبب ارتفاع الأسعار (زيادة معدل التضخم) و المعروف أن

خلق فرص عمل جديدة يعني انخفاض معدل البطالة . أما في حالة الركود و الكساد فيقل حجم الاستثمار و تزداد معدلات البطالة و تنخفض الأجور و الأسعار مما يعني انخفاض معدل التضخم .

و لكن قضية العلاقة العكسية بين التضخم و البطالة لم تثبت صحتها باستمرار فقد شهدت الكثير من الدول الحالتين سوياً و بشكل كبير فكانت هناك معدلات بطالة كبيرة ، و معدلات تضخم ملموسة أيضاً ، و قد سميت هذه الحالة بالركود التضخمي أو التضخم الركودي (Stagflation) كما يتضح في معظم الدول النامية مثل الأردن.

تاسعا :كيفية علاج تضخم الطلب :

لعلاج الفجوة التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي لا بد من اتباع سياسات نقدية ومالية انكماشية بهدف تقليل الطلب الكلي، وتتمثل هذه السياسات فيما يلي :

أدوات السياسة النقدية لعلاج تضخم الطلب :

- رفع سعر الفائدة .
- رفع نسبة الاحتياطي القانوني .
- دخول البنك المركزي بائعاً للسندات الحكومية .

وهذه السياسات تؤدي إلى تقليل عرض النقود ومن ثم تقليل الاستثمار، وبالتالي تقليل الطلب الكلي، من ثم القضاء على الفجوة التضخمية .

أدوات السياسة المالية لعلاج تضخم الطلب :

- رفع معدل الضريبة: وهذا يقلل من الاستهلاك ومن ثم الطلب الكلي.
- تقليل الانفاق الحكومي : مما يسبب نقص مباشر وسريع في الطلب الكلي .
- السياستان السابقتان معاً .

السياسات السابقة تسبب تقليل الطلب الكلي ومن ثم القضاء على الفجوة التضخمية .

View publication stats